قامت الهند بتكرير النفط الخام المستورد من روسيا وتحويله إلى منتجات بتروكيماوية وبيع هذه المنتجات إلى البلدان التي فرضت عقوبات على روسيا، وبالتالي، يمكن وصف الهند بأنها "غسلت" النفط الروسي

في ظل العقوبات المفروضة

كيف تقدم الهند خدمة للغرب باستيرادها للنفط الروسي؟

فرض الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع عقوبات على استيراد النفط الخام الروسي في ديسمبر /كانون الأول ٢٠٢٢. بالإضافة إلى ذلك، الاتحاد الأوروبي قرر بدءًا من فبراير/شباط من هذا العام فرض عقوبات على استيراد منتجات بتروكيماوية ومنتجات نفطية مصفاة من روسيا، مثل الديزل ووقود الطائرات.

ومع ذلك، في مايو/آيار من هذا العام، استوردت الهند ما يقرب من ٢ مليون برميل من النفط الخام يوميًا من روسيا (أي أعلى رقم خلال ثمانية أشهر متتالية سابقة لذلك)! بدأت الهند في زيادة وارداتها من روسيا اعتبارًا من أبريل ٢٠٢٢.

ومنذ ذلك الحين، قامت الهند بمتوسط يومي يبلغ ١,٠٢ مليون برميل من النفط الخام من روسيا خلال الفترة من أبريل ٢٠٢٢ حتى مارس الحالي (رقم يعادل ١١ مرة مقارنة بالفترة نفسها في العام السابق)! وبالتالي، تم تأمين ٢٠٪ من واردات النفط الخام في الهند من روسيا، مما جعل روسيا أكبر مصدر للنفط للهند، بينما كانت في المرتبة العاشرة قبل عام واحد فقط كمورد للنفط للهند.

و بالتالي، أصبحت روسيا، عراق، والمملكة العربية السعودية أكبر موردين للنفط للهند، بواقع ١,٠٢ مليون برميل يوميًا لكل منهم.

في السنة المالية ٢٠٢٢، اشترت الهند كل برميل من النفط من روسيا مقابل ٨٣ دولارًا، بينما دفعت ٩٠ دولارًا لكل برميل من النفط العراقي و ١٠٠ دولار لكل برميل من النفط السعودي.

امتناع الشركات الهندية الكبيرة عن الانضمام إلى عقوبات الغرب ضد روسيا في الواقع قد أثار استياء الولايات المتحدة وأوروبا، ولكن من المستبعد أن يكون الغرب فعلاً قلقًا أو منزعجًا بسبب عدم مشاركة الهند

مكاسب هندية

زيادة واردات النفط من روسيا إلى الهند أفادت بثلاث فوائد رئيسية: السيطرة على التضخم، تحسين الميزان التجاري، وتنويع مصادر الطاقة المستوردة. زيادة صادرات المنتجات البتروكيماوية ساهمت بشكل كبير في تحسين الميزان التجاري للهند.

في الفترة التي شهدت فيها أسعار النفط العالمية ارتفاعًا، ساعد استيراد النفط الروسي الرخيص بشكل كبير الهند على زيادة الأرباح من صادرات المنتجات البتروكيماوية.

قامت الهند بتكرير النفط الخام المستورد من روسيا وتحويله إلى منتجات بتروكيماوية ومشتقات نفطية أخرى مثل البنزين و الزيوت وبيع هذه المنتجات إلى البلدان التي فرضت عقوبات على روسيا، وبالتالي، يمكن وصف الهند بأنها "غسلت" النفط الروسي.

على ضوء هذا، نجحت الهند في تنويع مصادر استيراد النفط الخام وتقليل اعتمادها على واردات النفط من العراق والسعودية والإمارات من ٥٣٪ إلى ٤٧٪. خلال هذه الفترة، قلصت الهند أيضًا حجم شراء النفط الخام من نيجيريا والكويت والولايات المتحدة بشكل ملحوظ.

انتهازية الهند تخدم الغرب

امتناع الشركات الهندية الكبيرة عن الانضمام إلى عقوبات الغرب ضد روسيا في الواقع قد أثار استياء الولايات المتحدة وأوروبا، ولكن من المستبعد أن يكون الغرب فعلاً قلقًا أو منزعجًا بسبب عدم مشاركة الهند في تلك العقوبات! في الواقع، يبدو أن سياسة الهند في إعطاء الأولوية لمصالحها ساعدت في الواقع روسيا في تجاوز العقوبات! ومع ذلك، إذا نظرنا بعناية أكبر في الظروف، سنجد أن سياسة الهند الانتهازية والمحورية والمصلحية قد قدمت مساعدة كبيرة أيضًا للآخرين، بما في ذلك الأوروبيين.

بينما زادت الهند بشكل كبير من وارداتها من روسيا، في الواقع، انخفضت واردات النفط الخام من موردين آخرين رئيسيين في العالم، مما سمح لأوروبا وأعضاء مجموعة السبع بشراء كميات كبيرة من النفط من مصدرين آخرين مثل الدول العربية في الخليج الفارسي ونيجيريا والولايات المتحدة.

في السنة المالية ٢٠٢٢، ارتفعت صادرات منتجات البتروكيماوية من الهند إلى هولندا (أكبر مستورد لمنتجات النفط في أوروبا) بنسبة ٧٠٪! بينما كانت الهند في العام السابق ثالث أكبر مصدر لمنتجات النفط إلى أوروبا! ولذلك، من الواضح أن المنتجات البتروكيماوية الهندية أصبحت بديلًا لنقص الإمدادات الناتج عن واردات النفط من روسيا إلى أوروبا.

لماذا يتجاهل الغرب التمرد الهندي؟

تقوم روسيا بتصدير كميات كبيرة من النفط يومياً تصل إلى ٨ مليون برميل، وإذا تم إيقاف تصدير هذا الحجم من النفط، فإن السوق العالمية للنفط ستتعرض لأضرار لا يمكن تصحيحها، مما سيكون له تأثير كارثي على الاقتصاد العالمي. وبهذه الطريقة، قرر الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع أن يتجاهلوا إجراءات الهند في "غسل النفط الروسي" من أجل منع وقوع أزمة عالمية في الاقتصاد، خاصة بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، حيث كان يتوقع من بعض المتخصصين (نتيجة للعقوبات على روسيا) أن ترتفع أسعار النفط العالمية إلى أكثر من ٢٠٠ دولار للبرميل، ولكن عندما وصل سعر النفط إلى الحد الأقصى المسموح به من ١٢٠ دولارًا للبرميل، انخفضت الأسعار مرة أخرى إلى حوالي ٧٠ دولارًا،و تعتبر أسعار النفط من العوامل المؤثرة على مستوى التضخم في الاقتصادات المختلفة، حيث ترتبط بتكاليف الإنتاج والنقل والطاقة، وقد لعب ارتفاع أسعار النفط دورًا كبيراً في دفع التضخم لمستويات عليا في اروبا و أميركا،و في تصريح سابق لرئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي جيروم باول في شهادته نصف السنوية أمام لجنة البنوك بمجلس الشيوخ في مارس ٢٠٢٢ حول تأثر ارتفاع أسعار النفط على التضخم، قال أنه كقاعدة عامة، يؤدي كل ارتفاع قدره ١٠ دولارات للبرميل في سعر النفط الخام إلى زيادة التضخم بنسبة ٠,٢٪ وإلى تراجع النمو الاقتصادي بنسبة ٠,١٪..

بعد احتجازه لأكثر من ٣ سنوات

السلطات الهندية تفرج عن الزعيم الكشميري ميرواعظ عمر فاروق

أفرجت السلطات الهندية عن الميرواعظ عمر فاروق، زعيم حركة الاستقلال في كشمير، بعد أربع سنوات قضاها رهن الإقامة الجبرية منذ عام ٢٠١٩. وأعلن أحد كبار المسؤولين الهنود أن فاروق البالغ من العمر ٥٠ عاماً أُطلق سراحه جنباً إلى جنب مع اثنين من الوعاظ بناءً على حكم صادر عن إحدى محاكم البلاد. ويتزعم فاروق الجناح المعتدل من أكبر أحزاب الاستقلال في كشمير وهو حزب "مؤتمر جميع الأحزاب الحرية" الذي يدعو إلى الحوار بين الهند وباكستان بشأن قضية كشمير. وكانت السلطات الهندية قد فرضت الإقامة الجبرية على فاروق في ٤ أغسطس ٢٠١٩، قبل يوم واحد من إلغاء حكومة حزب "بهاراتيا جاناتا" الهندوسي القومي الحكم الذاتي للمنطقة. واقترن قرار إلغاء الحكم الذاتي في ٥ أغسطس ٢٠١٩ بحملة قمع أمني غير مسبوقة واعتقال آلاف من بينهم سياسيون وناشطون وقادة استقلاليون كبار لإحباط أي مظاهرات شعبية. كما مُنع أداء صلاة الجمعة في جامع سريناغار التاريخي بعد حملة القمع تلك. وأقام فاروق صلاة الجمعة في الجامع الرئيسي بمدينة سريناغار وسط إجراءات أمنية مشددة وترحاب حار من الأهالي. وبعد الصلاة، قال فاروق أمام الآلاف من المصلين "لقد كانت كل حقوقي وحرياتي مقيدة. لم نعد نوصف بالانفصاليين أو المخربين بل نحن واقعيون ".كما طالب فاروق بالإفراج عن الكشميريين الذين اعتُقلوا خلال حملة القمع عام ٢٠١٩، ومن بينهم تجار وصحفيون وناشطو حقوق الإنسان. وأكد في خطابه أنه يسعى لحل سلمي قائلاً "جزء من كشمير في يد الهند وجزءان في يد باكستان والصين. نعتقد أن كشمير ستتحد مجدداً عند لم شمل هذه الأجزاء الثلاث". و تجدر الإشارة إلى انقسام منطقة كشمير يعود إلى تاريخ استقلال الهند وباكستان عن بريطانيا عام ١٩٤٧. ونشب صراع على السيطرة على المنطقة بين البلدين أدى لحروب بينهما، مع وقوع أجزاء من شمال وشرق كشمير تحت سيطرة باكستان والصين، في حين تسيطر الهند على الجزء الأكبر. وتوترت العلاقات بين الهند وباكستان بشدة منذ تلك الفترة.

يتزعم فاروق الجناح المعتدل من أكبر أحزاب الاستقلال في كشمير وهو حزب "مؤتمر جميع أحزاب الحرية" الذي يدعو إلى الحوار بين الهند وباكستان

أخبار قصيرة

النيجر: لا خشية من انسحاب القوات الفرنسية

أعلن المتحدث باسم المجلس العسكري في النيجر العقيد عبد الرحمن أمادو أنهم لم يتلقوا أي إخطار رسمي بشأن خروج القوات الفرنسية من البلاد، مؤكدا أنهم لا يخافون أي عواقب لقرار باريس. وفي حديث لقناة الجزيرة مساء أمس الثلاثاء، قال العقيد أمادو وهو وزير الشباب والرياضة والثقافة في الحكومة الانتقالية إن المجلس العسكري لم يقترح أي تاريخ محدد بشأن سحب سفير فرنسا وقواتها من البلاد. كما أكد أنه لا توجد مشاكل مع القوات الغربية الأخرى في النيجر، وقال إن المجلس العسكري لم يطلب أن تحل أي قوة أخرى محل القوة الفرنسية. وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد أعلن الأحد أن بلاده قررت سحب سفيرها سيلفان إيت من النيجر "خلال ساعات"، ثم القوات الفرنسية التي تبلغ نحو ١٥٠٠ جندي، وذلك بعد مضي شهرين على الانقلاب الذي أزاح بالرئيس محمد بازوم.

لدواعي أمنية.. تعويق محاكمة عمران خان

نقل رئيس الوزراء السابق لباكستان عمران خان من سجن «اتك» إلى سجن «اديالة» بأمر من المحكمة العليا في إسلام آباد، بينما كان من المقرر أن يحضر لمحاكمته في هذه المحكمة. ويقال إن عمران خان لم يحضر في المحكمة العليا لأسباب أمنية، ولم يتم النظر في طلب كفالته، واتهم محامو النيابة العامة بالتأخير في معالجة قضاياه. «نعيم حيدر بنجوتا»، محامي عمران خان، قال: "كان من المفترض أن تنظر اليوم في قضية "سايفر" وطلبنا كفالة السيد خان. كما تعلمون، هناك دائمًا حجج واهية لتأجيلها، وهذا ما حدث اليوم أيضًا". رئيس الوزراء السابق لباكستان أدين في أوائل الشهر الماضي في قضية "المنزل المخزن" (بيع الهدايا الحكومية) وحكم عليه بالسجن لثلاث سنوات، لكن المحكمة العليا في إسلام آباد أوقفت هذا الحكم في نهاية شهر أغسطس.

الأمم المتحدة: الحوار مع طالبان لايعني الإعتراف بها

قال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان في اجتماع مجلس الأمن إن الحوار مع طالبان لا يعني الاعتراف بهذه المجموعة. وأضاف: هدفنا هو دفع طالبان إلى التصرف وفقاً للقوانين الدولية والثقافة الأفغانية. وقال المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان أمس في اجتماع هذه المنظمة حول أفغانستان، إن هذه المحادثات تظهر مدى جهود الأمم المتحدة لتغيير سياسة طالبان. وقال أوتنبايوا: أفغانستان تعيش نصف قرن من الصراع والحرب ويجب التأكد من عدم إغلاق أبواب الحوار. وشدد على محادثات بين الأفغان، قائلاً: "يجب أن يتمكن شعب أفغانستان وخاصة الفتيات من العيش في مجتمع سلمي".